

وتلوح تقديماً بطلب كوكيلين لتلك الشركة ، للقيام بمشروع البحر الميت ، إلا أن بعض الاصوات نادت بتحريم منح امتيازات في فلسطين لليهود ، فتأخرت الموافقة البريطانية^(١٧) . فقد وجهت اللجنة العربية والمجلس الاسلامي الاعلى اعتراضات الى وزارة المستعمرات البريطانية على اتجاه حكومة فلسطين نحو منح هذا الامتياز لليهود^(١٨) ، منذ ان ترامت الى الاسماع نداءات يهودية تقول ان من واجب الوكالة اليهودية ان تجعل كل امتياز في فلسطين منسقا مع البرنامج الصهيوني ، تحقيقاً لرعاية الوطن القومي اليهودي^(١٩) .

وقد عبر رئيس المجلس الاسلامي الاعلى بالقدس عن وجهة نظر عرب فلسطين في بروفته الى مجلس العموم البريطاني في ابريل عام ١٩٢٩ ، جاء فيها ان منح امتياز البحر الميت لنوفومسكي أو لغيره من الصهيونيين أمر من شأنه ان يستعمل سلاحاً سياسياً يناقض حقوق العرب ومصالحهم ، ويزيد في البغضاء والطائفية ، ويدعو للارتياح . وعلى ذلك فقد اقترح رئيس المجلس الاسلامي الاعلى منح الامتياز لشركات صناعية ليست لها اغراض سياسية ، كما طالب بضرورة الوقوف على رأي العرب في شروط الامتياز قبل توقيع عقده^(٢٠) .

وبدأت القوى الصهيونية في التنديد بالمعارضة العربية ومارست ضغوطها^(٢١) حتى تم عقد الامتياز في ابريل عام ١٩٢٩ - استناداً الى قرار كان مجلس اللوردات قد اصدره في ٢٢ مايو ١٩٢٨ بمنح الامتياز الى مجموعة من الشركات البريطانية والامريكية التي ابدت استعدادها لامداد نوفومسكي وتلوح بالمال اللازم لتنفيذ المشروع ، ونشر في الجريدة العمومية لحكومة فلسطين . وأعلن مجلس العموم البريطاني ان لورد لتون سوف يتولى رئاسة الشركة التي ستؤلف لاستثمار الاموال كما ان مجلس ادارة تلك الشركة سيكون من مديري الشركات البريطانية والامريكية التي تمول المشروع^(٢٢) .

وقد نص العقد على ان تؤلف تلك الشركة خلال اثني عشر شهراً من التوقيع عليه برأس مال لا يقل عن مائة الف جنيه استرليني ، وأن تبدأ الشركة باستئجار أربعة كيلو مترات مربعة في المنطقة الشمالية الغربية من البحر وأن تكون مدة الامتياز خمسة وسبعين عاماً . وكان من المقدر ان تقوى الشركة انتاج كميات من كلوريد البوتاسيوم درجة نقائها ثمانين في المائة في حدود الف طن خلال السنة الثالثة من بدء عملها ، والف وخمسمائة طن خلال السنة الرابعة وثلاثة الاف وخمسمائة طن خلال السنة الخامسة (حيث يتم فتح الطريق بين البحر الميت والقدس) ، وعشرة الاف طن خلال العامين السادس والسابع ، وثلاثين الف طن خلال الاعوام الثلاث ثم خمسين الف طن خلال كل عام بعد ذلك^(٢٣) .

وكانت الدراسات اليهودية قد حددت الامكانيات المعدنية في البحر الميت عام ١٩٤٦ في الوجه التالي^(٢٤) -

الوزن الصافي	المعدن
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	كلوريد البوتاسيوم
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	برومييد الماغنسيوم
١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	كلوريد الصوديوم